الدعم للبحوث الطبية الاحيائية ، فلا بد من إجراء مزيد من البحوث الموجهة نحو السياسة العامة بشأن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على السلوك الإنساني لا فيما يتعلق بالتناسل فحسب ، بل وبالاعتلال والوفيات والهجرة والتحضر .

التوصية ١٢

تحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على إعطاء أولوية عليا للجوانب الإدارية من البرامج السكانية وعلى أن تكفل إتاحة المتخصصين المدربين في هذا المجال . وسوف يكون من الضروري زيادة الجهود من أجل القيام بأنشطة الرصد والتقييم والبحث والاستفادة منها في صياغة وتنفيذ البرامج السكانية . وينبغي أن تتلقى برامج تنظيم الأسرة دعما متزايدا لضمان معايير ذات نوعية أعلى وتلبية الطلب على الخدمات .

التوصية ١٣

ينبغي أن تعطي الحكومات المعنية والمجتمع الدولي أعلى أولوية لمساعدة البرامج السكانية من أقل البلدان نموا التي لديها أعداد كبيرة من السكان ومعدلات مرتفعة لنمو السكان ، وبخاصة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء .

١٩٨٩/٩٣ - برنامج العمل في ميدان السكان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٣٢٤٤(د-٢٩) و٣٢٤٥(د-٢٩) المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ بشأن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للسكان وقرارها ٣٢٨/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن المؤتمر الدولي المعني بالسكان ،

وإذ يشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٢٨ المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨١ بشأن تعزيز التدابير المتعلقة بتنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، و١٩٨٥/٣ بشأن الهيكل السكاني ، و١٩٨٥/٤ بشأن الآثار المترتبة على توصيات المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، و١٩٨٥/٦ بشأن مركز ودور المرأة والسكان ، والمؤرخة جميعها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ، و١٩٨٦/٧ المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ بشأن المسائل السكانية ، و١٩٨٧/٧١ المؤرخ في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ بشأن برنامج العمل في ميدان السكان ،

وإذ يؤكد ما لبرامج عمل منظومة الامم المتحدة في ميدان السكان من دور مساند في بلوغ مقاصد وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، وفي العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي ،

وإذ يشير إلى الديباجة والفرع المتعلق بالسلم والامن والسكان والفروع الاخرى من التوصيات المتعلقة بمتابعة تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان ، التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بالسكان(٢٩) ، حيث أكد من جديد أن مبادئ وأهداف خطة العمل العالمية للسكان ما زالت صالحة تماما وأن تهيئة الظروف لاستتباب السلم والامن الدوليين ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتحقيق مقاصد السياسات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحيث جرى التشديد على عدد من القضايا في ميدان السكان التي ينبغي مواصلة إدراجها في برنامج العمل ، حسب الاقتضاء ،

وإذ يؤكد من جديد الدور الهام الذي تضطلع به لجنة السكان بوصفها الهيئة الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل السكانية ،

وإذ يحيط علما بتقرير لجنة السكان عن دورتها الخامسة والعشرين(٣٠) والآراء التي جرى الإعراب عنها في الدورة بشأن التقدم المحرز في ميدان السكان وبرنامج العمل المقترح ،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٩١ في ميدان السكان ؛

---

(٢٩) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان ، ١٩٨٤ ، مكسيكو ، ٦-١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع: A.84.XIII.8 والتصويب) ، الفصل الاول ، الفرع باء .

(٣٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٦ (E/1989/24) .

٢ - يطلب من الأمين العام ، عند وضع الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، أن يأخذ في الاعتبار ، حسب الاقتضاء ، الآراء المعرب عنها في الدورة الخامسة والعشرين للجنة السكان والمبادئ التوجيهية المتعلقة ببرامج عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة المبينة في الفقرتين ٣ و٤ من هذا القرار ؛

٣ - يطلب أيضا من الأمين العام:

(أ) أن يواصل إعطاء أولوية عليا لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، بما في ذلك النظر في المواضيع الخاصة بتعمق ؛

(ب) أن يواصل العمل بشأن ما يلي:

'١' الدراسات عن أوجه الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وإيلاء اهتمام خاص للدراسات الرامية إلى تشجيع إدماج العوامل السكانية في التخطيط الإنمائي ؛

'٢' الدراسات عن الترابط بين السكان وبين مركز المرأة ودورها ؛

'٣' التحليل المقارن للسياسات السكانية ؛

'٤' إجراء تنقيحات دورية للتقديرات والإسقاطات المتعلقة بالسكان والهيكل السكاني وبالتحضر ؛

'٥' تحليل الوفيات ، وبخاصة وفيات الرُضَّع والأطفال ؛

'٦' الدراسات عن السلوك التناسلي وعن تنظيم الأسرة وتأثيره الديموغرافي ؛

'٧' الدراسات عن الهجرة الداخلية والدولية وعن الأنماط المقارنة للتحضر وتوزيع السكان ؛

'٨' نشر المعلومات السكانية ومواصلة تطوير شبكة المعلومات السكانية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ؛

(ج) أن يشرع في العمل التحضيري الفني للاجتماع الدولي المعني بالسكان في عام ١٩٩٤ ، حسب الاقتضاء ؛

(د) أن يواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، حسب الاقتضاء ، في تنفيذ البرامج ؛

(هـ) أن يزيد تحسين الاتصال والتنسيق بين شعبة السكان التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وللجان الإقليمية والحكومات ، وبخاصة من أجل إعداد أدق التقديرات والإسقاطات السكانية المقبولة على أوسع نطاق ممكن ، على أن تؤدي شعبة السكان دورا رئيسيا في هذا النشاط ؛

٤ - يطلب كذلك من الامين العام:

(أ) أن يواصل ويعزز أنشطة التعاون التقني المتعددة التخصصات في ميدان السكان ، بما في ذلك التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، حسب الاقتضاء ، في المجالات التالية:

'١' التدريب في مجال الديموغرافيا والمسائل المتصلة بالسكان والتنمية ، بما في ذلك عقد دورات لتحسين المعرفة والمهارات ، وبخاصة في مجال استخدام برامج الحاسبات الالكترونية الخفيفة ؛

'٢' تقييم وتحليل البيانات السكانية الاساسية ، وبخاصة البيانات المأخوذة من دورة عام ١٩٩٠ للتعدادات السكانية ، ونشر واستخدام نتائج تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، مع تأمين التنسيق التقني على الصعيد الوطني في العملية ؛

'٣' وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية في إطار الخطط الإنمائية الوطنية ، وإيلاء اهتمام خاص للأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد دون الوطني ؛

(ب) أن يواصل تقييم وتحليل الخبرة المكتسبة في أنشطة التعاون التقني في ميدان السكان وأن ينشر الدراسات المتعلقة بها ؛

(ج) أن يعدّ للجنة السكان في دورتها السادسة والعشرين تقريرا عن احتياجات المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية من المتخصصين السكانيين .

٥ - يعيد تأكيد أهمية المحافظة على نطاق وفعالية وكفاءة برنامج السكان العالمي ومواصلة تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، واللجان الإقليمية ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، والمؤسسات والهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة في تخطيط وتنفيذ برامجها السكانية ، وكذلك ضرورة قيام مؤسسات منظومة الامم المتحدة بتعزيز التنسيق والتعاون ، حسب الاقتضاء ، مع الدول الاعضاء وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية .

الجلسة العامة ٣٥
٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٩